

Distr.: General
2 May 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدورة العشرون

محضر موجز للجلسة ٤١١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غونزالس

ثم: السيدة شوب - شيلنغ (نائبة الرئيسة)

ثم: السيدة غونزالس (الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)
التقرير الأولي لليختنشتاين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيائها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لليختنشتاين (CEDAW/C/LIE/1)

١ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة ويلي (ليختنشتاين) مكانها إلى طاولة اللجنة.

المادة ٤

٢ - السيدة ريال: قالت إن تغييرا جذريا في المواقف هو وحده الذي سيكفل تقاسم الرجل مع المرأة مسؤولية تربية الأطفال وإنجاز الأعمال المنزلية. ولذا، يتعين على الحكومة أن تتخذ تدابير استثنائية مؤقتة كمنح الرجل إجازة أبوة مدتها شهر، وتطبيق نظام يخصص للمرأة حصة لتمثيلها لتحسين مشاركتها في الحياة السياسية، والقيام بحملة لتشجيع المرأة على التصويت للنساء المرشحات.

٣ - السيدة أباكا: قالت إن حظر المعاملة التفضيلية للمرأة ينم عن سوء فهم كبير للمادة ٤. ذلك أن من المهم جدا تشجيع الأحزاب السياسية على تخصيص حصة لتمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات السياسية في ليختنشتاين، لأنها تكاد تكون غائبة تماما في تلك المواقع. وغالبا ما يتم ترشيح المرأة في دوائر تنعدم فرص الفوز بها. وتقوم الحاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير استثنائية للقضاء على التحيزات الجنسانية في التعليم وتشجيع البنات والنساء على العمل في المهن التي يهيمن عليها الذكور.

المادة ٥

٤ - السيدة شوب - شيلنغ: قالت إن مكافحة التحيزات النمطية يجب أن تكون من الشواغل الكبيرة التي تهم حكومة ليختنشتاين، واللجنة ترحب بأي معلومات بشأن ما إن كانت الحكومة تنظم أنشطة لإذكاء وعي الناس

تشمل برامج لتدريب الصحفيين والمدرسين. ومما يثير القلق أن الرجال ما زالوا هم من يتلقون في العادة القسط الأكبر من الميراث. وينبغي للحكومة أن تنبه الناس إلى أن هذه المعاملة ليست قانونية وغير عادلة، وذلك بالترويج إعلاميا للقضايا التي عرضت على نظر المحاكم في هذا الصدد.

٥ - السيدة ريغزولي: طلبت من الوفد أن يقدم معلومات عن التدابير المحددة التي تم اتخاذها لتنقية المقررات الدراسية من التحيزات الجنسانية. وقالت إنه ينبغي تلقين الأطفال أنماطا ثقافية منذ الصغر لأن من الصعب جدا إقناع الكبار بالتخلي عن أفكار نمطية وتحيزات جبلوا عليها.

٦ - السيدة ريال: شددت على أهمية التوعية بخطورة ما تحمله الأفلام والإعلانات التلفزيونية من أفكار نمطية ضارة، وضرورة رفع تحريم الحديث عن العنف المنزلي. وقالت إن توضيح البيانات المتعلقة بعدد التريلات في ملاجئ النساء ونشاط هذه الملاجئ يعطي فكرة صحيحة عن مدى انتشار العنف المنزلي في ليختنشتاين.

٧ - السيدة فيرير: شددت على أن التقدم الحقيقي في تنفيذ الاتفاقية يتوقف على حدوث تغيير جذري في المواقف. وقالت إنها تريد في هذا الصدد مدها بمعلومات عن الأنشطة التي حالفها النجاح في مجال التعليم الأساسي، والبرامج الخاصة بالمدرسين في جميع مستويات التعليم. وأشارت إلى أنه لا بد من توعية الناس بأن العمل المنزلي ورعاية الأطفال مسؤولية تقع على المرأة والرجل على حد سواء.

٨ - السيدة كيم يونغ - شونغ: شددت على أهمية دور المدرسين والآباء في تغيير الأنماط الثقافية والسلوك.

المادة ٦

٩ - السيدة هيزل: أثنت على سن ليختنشتاين لتشريع في البرلمان يجرم اغتصاب الزوج لزوجته والتحرش الجنسي في مكان العمل. وقالت إنها تريد معرفة ما هو التشريع الذي

بما في ذلك تفاصيل عن أي دراسات استقصائية لتقييم قوة صوت المرأة.

١٤ - **الرئيسة:** تحدثت بصفحتها الشخصية، فسألت عما إن كانت توجد منظمات نسائية متخصصة في تثقيف المرأة في مجال الشؤون المدنية، وعما إن كانت الحكومة قد قدمت حوافز للمضي في هذا الاتجاه. وقالت إنه ينبغي للحكومة أيضا أن تبين عدد النساء الأعضاء في كل حزب من الأحزاب، وأن تقدم معلومات عن أنماط التصويت مع الإشارة إلى نوع جنس الناخبين وفتاهم العمرية.

المادة ١٠

١٥ - **السيدة فيرير:** قالت إنه يرد في الفقرة ١٤٣ من التقرير أنه "يكاد لا يوجد أي فرق بين البنين والبنات في التعليم المدرسي الأساسي"، وهي تود معرفة المقصود بعبارة "يكاد لا يوجد". وتساءلت عما إن كانت هناك برامج للتوجيه المهني أو غير ذلك من التدابير لتشجيع البنات على متابعة تعليمهن العالي، وبخاصة في الميادين غير التقليدية.

١٦ - **السيدة مانالو:** طلبت معرفة ما إن كان الاستعراض الجاري للمقررات الدراسية ينطوي على استحداث تدابير لتغيير صور الأدوار التقليدية للجنسين. وقالت إن الوفد ذكر أن عدد البنات اللاتي اخترن التوجه نحو التلمذة الصناعية أو غير ذلك من أشكال التدريب يقل كثيرا حتى الآن عن عدد البنين. وهي تتساءل في هذا الصدد عما إن كان هناك برنامج محدد لتشجيع البنات خريجات التعليم الثانوي والتعليم الإعدادي على اختيار التلمذة الصناعية وتشجيع أرباب العمل على النهوض بإعدادهن على اكتساب مهنة.

١٧ - **السيدة كيم يونغ - شونغ:** قالت إنها تريد معرفة ما إن كان المرشدون المهنيون وممثلو السلطات العامة يتلقون تدريباً بشأن الحساسيات الجنسانية، وهو التدريب الذي تنتفي عنهم بدون أي فائدة كبيرة لحث البنات على الانخراط

استعانت به ليختنشتاين لتجريم العنف المتزلي وغيره من أشكال العنف الموجه ضد المرأة لا لشيء إلا لكونها أنثى. وهي تريد أيضا معرفة ما إذا كان العنف ضد المرأة قد أدرج ضمن الخطة الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

١٠ - تولت السيدة شوب - شيلنغ الرئاسة.

١١ - **السيدة مانالو:** تحدثت عن حالة الطفل الذي يولد خارج مؤسسة الزواج، فسألت عما إن كان الأب مطالبا بتحمل نفقته وبالاعتراف به باعتبار أن الأم هي الوحيدة التي لها قانونا حق حضانتها. وطلبت من الوفد تقديم معلومات بشأن أي أحكام في القانون المدني العام تميز ضد المرأة في مجالات الميراث، وحرية التنقل أو ممارسة مهنة من المهن. وطلبت من الوفد أن يوضح ما إن كانت الحكومة تعتزم اتخاذ أي قانون جامع لحذف مواضع التمييز ضد المرأة من القانون المذكور. وقالت إن اللجنة يهمنها أن تعرف ما إن كان قد تم النظر البتة في السماح للإناث من بنات الأسرة المالكة بتولي عرش الإمارة.

المادة ٧

١٢ - **السيدة فنغ كوي:** قالت إن عدم نيل المرأة في ليختنشتاين للحق في التصويت حتى عام ١٩٨٤ يقيم الدليل على شيوع التمييز ضدها في المجتمع. وسيكون من المفيد تقديم معلومات إضافية عن معدلات مشاركة المرأة في الانتخابات. وينبغي للوفد أن يقدم معلومات تفصيلية بشأن أنشطة مكتب المساواة، وأن يشير إلى ما كان عليه رد فعل الحكومة على عدم فوز نساء بمقاعد في البرلمان في انتخابات عام ١٩٩٧.

١٣ - **السيدة مانالو:** قالت إنه لمن دواعي الأسف أن يخلو النظام السياسي للبلد من أي حصص إلزامية لتمثيل المرأة. وينبغي للوفد أن يقدم تقييما عن فعالية التدابير المحددة التي جرى اتخاذها لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية

لا يسمح به لغير النساء، فستعتبر هذه الممارسة ضرباً من التمييز على أساس نوع الجنس، ولذا ينبغي إلغاؤها. كما أن المادة ٣٣ من قانون العمل تحظر تشغيل المرأة في أعمال معينة، وهو ما يعد ضرباً من التمييز ضدها، ما لم تكن حاملاً، لأن ذلك يجرمها من الوصول إلى سوق العمل.

٢٢ - السيدة كورقي: وصفت كبر عدد النساء في قطاع الخدمات وقلة عددهن في الصناعة بأنه أمر مثير للقلق. وقالت إنها في حين تثنى على ليختنشتاين على إقامتها معرض لتشجيع البنات على توسيع قاعدة اختيارهن للمهن، ترى أنه لا بد من اتخاذ تدابير إضافية. ووجهت انتباه الوفد إلى المادة ٤ من الاتفاقية التي تنص على ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة لتعجيل وتيرة التوجه نحو تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل.

٢٣ - ومضت تقول إنه بالرغم من أن قانون عقود العمل ينص على المساواة في الأجر على العمل الواحد أو العمل المتساوي في القيمة، لا تزال المرأة في ليختنشتاين تتقاضى أجراً يقل عما يتقاضاه الرجل. وشددت على ضرورة ضمان ألا تقصر هذه المساواة على الأجر، بل وأن تشمل أيضاً تعيين المرأة في المناصب ذات الأجر المحزية جداً. وطلبت من الوفد تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المسألة.

٢٤ - وقالت إنها ترحب باستحقاقات الأمومة السخية التي تمنحها ليختنشتاين للمرأة، ولكنها تتساءل في المقابل عما إن كانت هذه الحماية تسري أيضاً على الأمهات العازبات. وأشارت إلى أنه يبدو أن هناك اتجاهًا عامًا يقدر المرأة لقدرتها على الإنجاب، ولا يقدرها كفرد في المجتمع. وختمت كلمتها قائلة إنها تريد أن تعرف ما التدابير الأخرى التي تعتمزم الحكومة اتخاذها لثني البنات عن الانقطاع عن الدراسة، وتشجيعهن على متابعة تعليمهن وتدريبهن المهني، وبخاصة في الميادين غير التقليدية.

في مهن غير تقليدية؛ كما تريد معرفة التدابير الأخرى التي أُخذت لتشجيع البنات على متابعة تعليمهن العالي، ولزيادة عدد النساء في المناصب الرفيعة.

١٨ - السيدة مياكياكا مزييني: قالت إن الفرق بين عدد البنات والبنين في دورات التدريب التقني وفي الجامعات يدل على أن خدمات التوجيه المهني ليست كافية. وطلبت من وفد ليختنشتاين التعليق على هذه المشكلة.

١٩ - السيدة ودراغو: سألت عما إن كان اختيار عدد قليل من النساء متابعة تعليمهن العالي يعزى في جانب منه إلى عدم وجود جامعات في البلد وعدم تحمس الآباء للسماح لبناتهن بالدراسة في الخارج. وقالت إنها تؤيد السيدة أبাকা في اقتراحها الداعي إلى فتح باب الدراسة بالمراسلة أمامهن. وينبغي للحكومة أن تنظر أيضاً في تقديم منح دراسية كبيرة للمرأة التي تريد متابعة الدراسة في جامعات أجنبية. وينبغي إجراء دراسات وفتح باب الحوار في هذا الشأن على مستوى المجتمع المدني بغية النهوض بتوفير التعليم العالي للمرأة.

٢٠ - وسألت عما إن كان أطفال الأجانب الذين يشكلون ٣٩,٩ في المائة من سكان ليختنشتاين يتمتعون بنفس مزايا التعليم المكفولة للآخرين من أبناء رعايا البلد. وسألت في الأخير عما إن كانت الاتفاقية يُروج لها وتُدرس على نطاق واسع في المدارس.

المادة ١١

٢١ - السيدة ربال: سألت الوفد مدها بمزيد من المعلومات عن مواعيد العمل المرنة وشددت على أنه ما لم تتوفر هذه الخيارات لكل من الرجل والمرأة، فلن يترتب على ذلك سوى تأييد الأفكار النمطية الجاهزة. وقالت إنها تطلب أيضاً توضيحاً بشأن ما ورد من أن ٣٦,٩ في المائة من الرجال يعملون في شركات لا يسمح لهم فيها بالعمل بنظام الدوام الجزئي. وإذ صح ما قيل بأن هذا النظام

في هذا الصدد. وقالت إن من الأهمية بمكان عدم إلقاء عبء الإثبات على من يدعي تعرضه للتمييز.

٣٠ - وسألت عما إن كانت هناك تشريعات محددة بشأن العملات بنظام الدوام الجزئي، وأعربت عن خشيتها من أن تشريعات التأمين الاجتماعي الجديدة ربما تكسر التمييز ضدهن، وبخاصة في مجالات العمل التي يغلب فيها عدد النساء. واقترحت أن يشترط مشروع التشريع على النقابات وأرباب العمل وضع خطط لتحقيق المساواة بين الجنسين، حتى وإن لم يكن هناك نظام لتخصيص حصص للمرأة لتمثيلها.

٣١ - وقالت إن هناك العديد من البلدان الصناعية التي ذهبت إلى أبعد من مفهوم المساواة في الأجر على العمل المتساوي في القيمة لتأخذ بمفهوم القيمة المقارنة، الذي يراعي على نحو أفضل الحقيقة المتمثلة في أن الرجل والمرأة لا يقومان دائما بنفس العمل. وسألت عما إن كان هذا التطور قد تمت مراعاته في المناقشات والأعمال التحضيرية التي أجزتها ليختنشتاين في مشروع التشريع المتعلق بالتمييز.

٣٢ - وتساءلت عما إن كانت قد رفعت أمام المحاكم أي دعاوى تمثل هذه المطالبات. وقالت إنه سيكون من المفيد معرفة ما إن كانت السلطات الوطنية أو مكتب المساواة قد شجعا المرأة على رفع دعاوى في حالة تعرضها للتمييز في مجال الأجر، وما إن كانت المنظمات غير الحكومية يمكنها رفع دعاوى باسم العمال فيما يتعلق بهذه المسائل.

٣٣ - ومضت تقول إن معظم الضمانات المنصوص عليها بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية قد أُدرجت في تشريعات ليختنشتاين. وينبغي للحكومة أن تنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ بشأن المسؤوليات المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو إدراج أحكامها في تشريعاتها المحلية.

٢٥ - السيدة مانالو: لاحظت أن الوفد ذكر أن الحكومة لم تنظر بعد في وضع تشريعات للإجازة الوالدية تشمل ضمان حق الوالدين في العودة إلى عملهما، وتساءلت عما إن كانت النساء يتعرضن بصورة روتينية بسبب غياب هذا الضمان، للطرد في نهاية إجازة أمومتهم، ولا يُترك لهن سوى بدل الأمومة المعفي من الضريبة الذي يسدد لهن مرة واحدة.

٢٦ - السيدة ريغزولي: سألت عما إن كان التصويت إجباريا أو مجرد اختيار، وعن نسبة عدد النساء اللاتي يصوتن بالفعل في الانتخابات الوطنية. وقالت إن التغيير الاجتماعي سيظل مستحيلا حتى تعي المرأة مدى النفوذ الذي ستمارسه بتصويتها وترشحها للوظائف. وسألت عما إن كان الرجل والمرأة يتلقيان بالفعل أجرا متساويا عن العمل المتساوي، وعن سبب قلة عدد النساء اللاتي يتابعن تعليمهن العالي أو تدريبهن المهني.

٢٧ - تولت السيدة غونزالس (الرئيسة) الرئاسة من جديد.

٢٨ - السيدة كيم يونغ - شونغ: سألت عما إن كان للعاملات بنظام الدوام الجزئي الحق في المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأخرى، بما في ذلك إجازة الأمومة.

٢٩ - السيدة شوب - شيلنغ: رحبت بجهود المرأة من أجل تنقية التشريعات من التمييز القائم على نوع الجنس، مشيرة إلى أن هذه الجهود تشمل إمكانية حظر التحرش الجنسي في مكان العمل. وسألت عما إن كان مشروع قانون المساواة في الحقوق يقتصر على تغطية المسائل المتصلة بالعمل، أو ما إن كان يضمن أيضا المساواة في أماكن أخرى كمكان السكن. وطلبت من الوفد أن يوضح ما التشريعات التي تكفل المساواة في مجالات العمل والتعيين والعقود، وما العقوبات المنصوص عليها على الانتهاكات التي تُرتكب

٣٤ - وقالت إنها تود معرفة ما إن كان نظام ليختنشتاين الضريبي يتضمن معاملة تفضيلية للأسر ذات المعيل الوحيد. وأعربت عن ترحيبها بتشريعات الضمان الاجتماعي، وبخاصة إنشاء معاشات تقاعدية فردية. وسألت عن الطريقة التي تصدي بها النظام الجديد لكثرة عدد العاطلات عن العمل، وارتفاع معدلات الطلاق، وسألت عن أسباب عدم استفادة المسنات من النظام الجديد. وسألت عما إن كانت النساء اللاتي يفضلن البقاء في المنزل لبضع سنوات لرعاية الأطفال الصغار يتلقين نوعاً من المعونة، وعما إن كانت استحقاقات التقاعد تحسب بتحديد متوسط دخل الزوجين أم تحسب على أساس دخل الزوجة وحدها. وقالت إنه ينبغي للوفد أن يذكر أيضاً ما إن كانت معاشات الأرمال قد ألغيت، وبيان طرائق حسابها إن كانت لا تزال قائمة. وختمت كلمتها بالقول إنها تود أيضاً معرفة طريقة حساب استحقاقات الأزواج المطلقين، وتاريخ دخول التشريعات الجديدة المتعلقة بهذا الموضوع حيز النفاذ.

٣٧ - ومضت تقول إن الجدول ٩ في التقرير يثير الالتباس: إذ يرد فيه، تحت عنوان "المناصب العليا (المجموع)"، أن المعلومات المتعلقة بنسبة عدد النساء الموظفات في الرعاية الصحية ليست متاحة. ولكن يرد أن نسبة تمثيلها في باب "الموظفين ذوي المهارات" تصل إلى ٥٠ في المائة. وينبغي أيضاً توضيح الجدول ١٢ إذ يرد فيه أن نسبة تمثيل المرأة العاملة بنظام الدوام الجزئي تصل إلى ٨١,٣ في المائة، في حين يرد في الفقرة التي تليه أن نسبة المرأة إلى العاملين بنظام الدوام الجزئي تصل إلى ٢٠ في المائة تقريباً.

٣٨ - وقالت إن المادة ١٢ من الاتفاقية تنص على ضرورة أن تبلغ الدول الأطراف اللجنة بأي تدابير تتخذها لكفالة وصول المرأة إلى خدمات الرعاية الصحية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، وبأي عقبات قانونية طبية تمنع وصولها إلى تلك الخدمات؛ غير أن هذه المعلومات لم تقدم في تقرير ليختنشتاين. وسترحب اللجنة بأي بيانات بشأن ما إن كان القانون يسمح بإهاء الحمل، وما إن كان التأمين الطبي أو الضمان الاجتماعي يغطيان تكلفة هذه العملية، إن كان القانون يسمح فعلاً بإهائهم. وطلبت من الوفد أن يوضح ما إن كان الإجهاض غير مسموح به قانونياً ويمارس بصورة سرية تبعاً لذلك، وما إن كان يحق تلقي الخدمات الطبية للمرأة التي تخضع لإجهاض غير مستكمل. وينبغي أيضاً تقديم معلومات تفصيلية، إن وجدت، بشأن تأثير التعقيم الانتقائي.

٣٩ - ومضت تقول إنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تكون أكثر دقة في تعداد البرامج التي جرى تنفيذها لإذكاء وعي الناس بمخاطر الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

٣٥ - السيدة مانالو: قالت إنه لما كان قطاع الخدمات يشكل العمود الفقري للمشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة في جميع البلدان، سيكون من المفيد معرفة ما إن كانت وزارة التجارة ووزارة العمل قد نفذتا أي برامج لتنمية الموارد البشرية لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الخدمات. وينبغي أيضاً تقديم معلومات عن المساعدة التي تقدمها الحكومة للمرأة في مجالي التواصل ونسج العلاقات مع الزبائن، وبرامج التدريب في مجالي التعليم والتكنولوجيا، والمساعدة التي تقدمها لها الحكومة لفتح الباب أمامها لدخول سوق العمل.

المادة ١٢

٣٦ - السيدة أباباكا: قالت إن من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأطراف خطوات لتحسين صحة المرأة البدنية والعقلية. وأعربت بالتالي عن قلقها لأن التقرير لا يخصص

والبنات وبشأن ما إن كانت هذه البرامج تركز على النساء والبنات على وجه التحديد. وقالت إنها توجه الانتباه في هذا الصدد إلى التوصية العامة ١٤ للجنة، وهي التوصية التي تحث الدول الأطراف على تكثيف جهودها من أجل إذكاء وعي الناس بمخاطر الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وقالت إنها ترحب بأي معلومات إضافية عن إساءة استعمال المواد وعن برامج معالجة الإدمان على المخدرات والكحول.

٤٣ - وقالت إنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن توضح ما إن كانت منحة الأسرة تخضع لاختبار الموارد، وبيان ما إن كانت المبالغ تحدد بحسب عدد الأطفال أو بحسب كل أسرة معيشية. وختمت كلمتها قائلة أنها تود معرفة الدافع الذي دفع الحكومة إلى استحداث منحة خاصة للطفل لفائدة الأسر المعيشية التي يعولها أب وحيد أو أم وحيدة.

المادة ١٤

٤٤ - السيدة **ودراغو**: قالت إنها تتساءل عما إن كانت ليختنشتاين قد فهمت جيدا روح المادة ١٤ من الاتفاقية، وهي المادة التي لا تشير إلى المساواة بين النساء في المناطق الريفية فقط، بل وتشير إلى المساواة بينهن جميعا في الوصول إلى الخدمات. وقالت إنه ربما لا يوجد فرق بين كميونات ليختنشتاين ال ١١ من حيث التنمية الاقتصادية، أو في ميادين كالتعليم والرعاية الصحية والتخطيط والضمان الاجتماعي والائتمانات. وإذا ما كانت هناك تفاوتات بالفعل، فسيتعين عندئذ النظر إلى بعضها باعتبارها محرومة اقتصاديا. ولما كانت الحكومة تقدم تقريرها لأول مرة، سيكون من المفيد للجنة لو قدمت إليها بشأن عدد المسجلين في المدارس ومعدلات الأمية في صفوف النساء وما إلى ذلك، إحصاءات تؤيد ما تقوله الحكومة بأن لا وجود لأي تمييز ضد المرأة في ليختنشتاين.

المادة ١٦

٤٥ - السيدة **ريال**: أشارت إلى ما ورد بشأن قرب دخول تعديل تشريعي حيز النفاذ لتحديد سن ال ١٨ حدا أدنى لسن الزواج بالنسبة لكل من الرجل والمرأة، فقالت إنها لا تفهم لماذا لا توجد أي خطط لمساواة سن التبني بالنسبة لكل من الآباء والأمهات.

٤٠ - ومضت تقول إنه يكون من المفيد أن يتوفر جرد كامل لأي برامج وُضعت لإعداد المرأة للآثار البدنية والعقلية الناشئة عن التقدم في السن، بما في ذلك الآثار الناشئة عن الدخول في سن اليأس، وكفالة وصولها إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية بتكلفة في المتناول. ولعله من المفيد أيضا معرفة ما إن كانت وضعت حوافز ضريبية لمساعدة النساء الشابات اللاتي يتولين رعاية أبوين مسنين.

المادة ١٣

٤١ - السيدة **ريغزولي**: سألت عما إن كانت توجد برامج لتشجيع النساء البالغات على المشاركة في الألعاب الرياضية. وقالت إنه سيكون من المفيد تقديم سرد مستفيض عن الميادين الثقافية التي حققت فيها المرأة في ليختنشتاين نتائج مميزة. ونظرا لقوة القطاع المصرفي في هذا البلد، فإنها تريد معرفة ما إن كانت المرأة تحصل على قروض السكن ورهوناته.

٤٢ - السيدة **هيزل**: استفسرت عن الخدمات المتاحة للأسر المعيشية التي يرعاها والد وحيد أو والدة وحيدة، باعتبار أن الأم العازبة تقوى في حالتها احتمالات الوقوع في الفقر. وطلبت توضيحات بشأن ما إن كانت النساء اللاتي يجترن أن يكون لهن أولاد خارج مؤسسة الزواج هن المسؤولات الوحيدات عن الرفاه الاقتصادي لأولادهن، لأن التقرير لم يحدد ما إن كانت توجد تشريعات لمساعدة

٤٦ - السيدة أويج: قالت إن تعديل دستور عام ١٩٩٢ جعل من المساواة في النصوص بين المرأة والرجل شرطا لا بد منه للمساواة الفعلية، واعتماد تدابير أخرى. فلا بد من التعليم وتنظيم حملات لتوعية كل من الرجل والمرأة ليتسنى الانتقال السلس من نظام أبوي إلى آخر يقوم على الشراكة فيما بين الجنسين. ولا بد من إحداث تغيير عميق في المواقف ليمتد في المجتمع، وبخاصة داخل الأسرة، تقبل الوضع الجديد المساوي بين المرأة والرجل.

٤٧ - وذكرت أنه سيكون من المفيد معرفة ما إن كان الاتجاه الجلي المتمثل في توجه النساء نحو العيش بمفردهن مع أطفالهن اتجاها يعزى إلى انعدام التقاسم الفعلي للرجل والمرأة للمسؤوليات داخل البيت الأسري. ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن الإقبال على العمل بنظام الدوام الجزئي يكثر بين المتزوجات، وهو ما يقيم الدليل على أن عبء المسؤوليات الأسرية لا يزال يقع على المرأة. ويتعين على وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة ومكتب المساواة والمنظمات النسائية الاضطلاع بدور هام جدا في تثقيف المرأة بشأن حقوقها القانونية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن اللجنة ستكون ممتنة لو تم تزويدها بمزيد من المعلومات عن دور المرأة في النظام القضائي. وينبغي تزويدها بمعلومات مفصلة عن أي طعون ترفعها المرأة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوقها. وفيما يتعلق بالطلاق، سيكون من المفيد معرفة ما إن كانت هناك أي قوانين تحمي المطلقات اللاتي هن أطفال، وتكفل تقاسم حضانتهم بين الوالدين على قدم المساواة. وينبغي للدولة مقدمة التقرير أن توضح ما إن كان الآباء ملزمون بدفع النفقة بموجب القانون.

٤٩ - وقالت إن الوفد أفاد بأن الممتلكات المكتسبة أثناء فترة الزواج تُقسَّم بالتساوي بين الزوجين في حالة الطلاق، وهي تريد معرفة ما إن كان هذا الأمر معمولا به حقا على مستوى الممارسة. وهي تريد أن تعرف على وجه التحديد ما إن كانت النساء تطلب في الواقع حصتهن من الممتلكات الزوجية، وما إن كن يتلقينها بصورة آلية، أم يتعين عليهن رفع دعاوى في هذا الشأن. وختمت كلمتها بالمطالبة بزيادة توضيح القول الوارد في الفقرة ١٨٥، ومفاده أن الزواج يمكن إشهاره أو فسخه في حالة وجود "خوف مبرر"، وبخاصة فيما يتعلق بالآثار التي تترتب عن فسخه بالنسبة للأطفال. ويتعين على الدولة مقدمة التقرير أن تكون أكثر دقة في استعمالها للكلمات التي تستخدم في لفظة شراكة لتعريف الزواج في قانون الزواج.

٥٠ - السيدة ريغزولي: قالت إنها تؤيد وجهات النظر التي أعربت عنها المتكلمتان السابقتان. وستكون ممتنة لو قدمت معلومات عن أي طعون رفعتها المرأة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو أمين المظالم.

٥١ - السيدة ويللي (ليختنشتاين): قالت إنه سيتم في تاريخ لاحق تقديم ردود تفصيلية على الأسئلة المثارة. وهي تود مع ذلك أن تسوق بعض الملاحظات الإضافية على التعليقات التي أبدت في الجلسات السابقة.

٥٢ - فواجبات الإبلاغ الواقعة بموجب صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشكل عبئا ثقيلا، وبخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة. ففي الأعوام الأخيرة، صدقت ليختنشتاين على اتفاقية حقوق الطفل والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وكلها تترتب عليهما التزامات بإعداد تقارير. غير أن ليختنشتاين لا تزال ملتزمة بسعيها من أجل الدخول طرفا في جميع الصكوك الرئيسية الستة لحقوق الإنسان، ومهتمة جدا بالجهود الجارية لتبسيط إجراءات تقديم التقارير. وأعربت عن امتنانها لعضوات اللجنة اللاتي اقترحن طرقا

ذلك دولة ديمقراطية حديثة لا تتأسس سياساتها على أي معتقدات دينية محددة.

٥٦ - وقالت في معرض حديثها عن ضرورة تعديل الدستور، إن لجنة برلمانية تنظر في عدة أحكام دستورية بهدف تعديلها. غير أنه ليس من المعتزم إجراء عملية تنقيح شاملة. ولا تشجع تجربة البلدان الأخرى على تكرار محاولة إجراء مراجعة شاملة ربما لا تقود إلا لنتائج محدودة جدا، بل وقد تفضي إلى طريق مسدودة.

٥٧ - وقالت إنه لم يحصل قط أن ألغى الأمير هانس آدم الثاني إجراءات جنائية جارية، وأكدت أن استقلالية القضاء مكفولة.

٥٨ - ومثلما يرد في الفقرة ٣٤ من التقرير، تتألف الحكومة من خمسة أعضاء. ويتولى أربعة من الأعضاء ثلاث حقائب لكل منهم، بمن فيهم هي شخصيا، في حين يتولى العضو الخامس وزارة واحدة. ومن غير المعتزم إدخال أي تغييرات على التشكيلة الحالية للحكومة.
رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

لتحسين شكل تقديم التقارير القادمة، وأكدت لمن أن هذه الاقتراحات ستؤخذ بالاعتبار.

٥٣ - ومضت تقول إنها لا تستطيع أن تفسر تماما الأسباب التي جعلت الحق في التصويت في بلدها يتأخر حتى عام ١٩٨٠، ولكنها تؤكد مرة أخرى أن مجتمع ليختنشتاين ظل لفترة طويلة تغلب عليه الرؤى التقليدية. ففي حين كانت نهضته الاقتصادية سريعة بشكل غير معتاد بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى، تعطلت فيه التغييرات الاجتماعية، والأمر ليس مقصورا على مجال حقوق المرأة. وهي تود أن تصحح الفكرة الخاطئة القائلة بأن التقدم في مجال حقوق المرأة يتوقف على السياسات الحكومية وحدها دون مشاركة كبيرة من جانب المجتمع المدني. فعلى النقيض من ذلك، كانت المنظمات غير الحكومية مفيدة جدا في ترسيخ حق المرأة في التصويت والترشح للمناصب العامة، ولا تزال هذه المنظمات نشيطة جدا.

٥٤ - وقالت إنها تؤيد السيدة ريال في رأيها بأن الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية وسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق المرأة كان له عموما تأثير إيجابي على حالة المرأة في ليختنشتاين. ونظرا للصلات التاريخية بين حقوق المرأة والمعاهدات الدولية، فقد شكل دمج وزارة الخارجية مع وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة تطورا إيجابيا في هذا الصدد.

٥٥ - وتحدثت عن حالة الأمهات العازبات، فقالت إن الحديث عن وجود نسبة لعدد الأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج تصل إلى ٣٨ مولودا عن كل ٣٤٠ من المواليد ليس بالأمر المستغرب في أوروبا. وقد فوجئ وفدها بالقلق المعرب عنه في هذا الصدد. وفي حين أن ليختنشتاين كانت ولا تزال بلدا كاثوليكيًا في الأساس، فإنها تظل مع